SMS

الى / وزارة الداخلية منفذ ربيعة الحدودي ونقص الخدمات

الموصل / نوزت شمدين

يعاني المسافرون عبر منفذ ربيعة الحدودي مع سوريا غربي نينوى، سوء الخدمات، ونقصاً في البنية التحتية، ذكر ذلك للمدى الإعلامي بشار عبد الله ، وقال بأنه اطلع على واقع مؤلم في المنفذ، حيث وجد ان زخة مطر تحول المكان الى بركة كبيرة، ويضطر الداخلون الى العراق او الخارجون منه الى ان يخوضوا في الوحل، ولاسبيل للخلاص من هذا الأمر لكون الإجراءات تحتم على المسافر الترجل، في حين ان الجهة المقابلة في الجانب السوري(منفذ اليعربية الحدودي)، تجده ملبيا لكل ما يطمح اليه المسافر من نظافة وغيرها من الأمور، وقال بشار عبد الله أن شكاوى المسافرين لاتصل الى اذن المسؤول، والأمر لايتعلق فقط بأرضية المنفذ الموحلة، بل وفي طوابير المسافرين خارج القاعات المخصصة لهم، بسبب المشاكل في الحاسبات، بالنسبة للمغادرين او الداخلين، ودعا الاعلامي بشار وزارة الداخلية التي تشرف على المعبر او الحكومة المحلية في نينوى الى الإيعاز بتبليط ارضية المنفذ، وزيادة الاهتمام بالمنفذ بشكل عام من حيث الخدمات المقدمة، لان المنافذ الحدودية تمثل واجهات للبلد، وتعكس صورة عنه بشكل او بآخر.

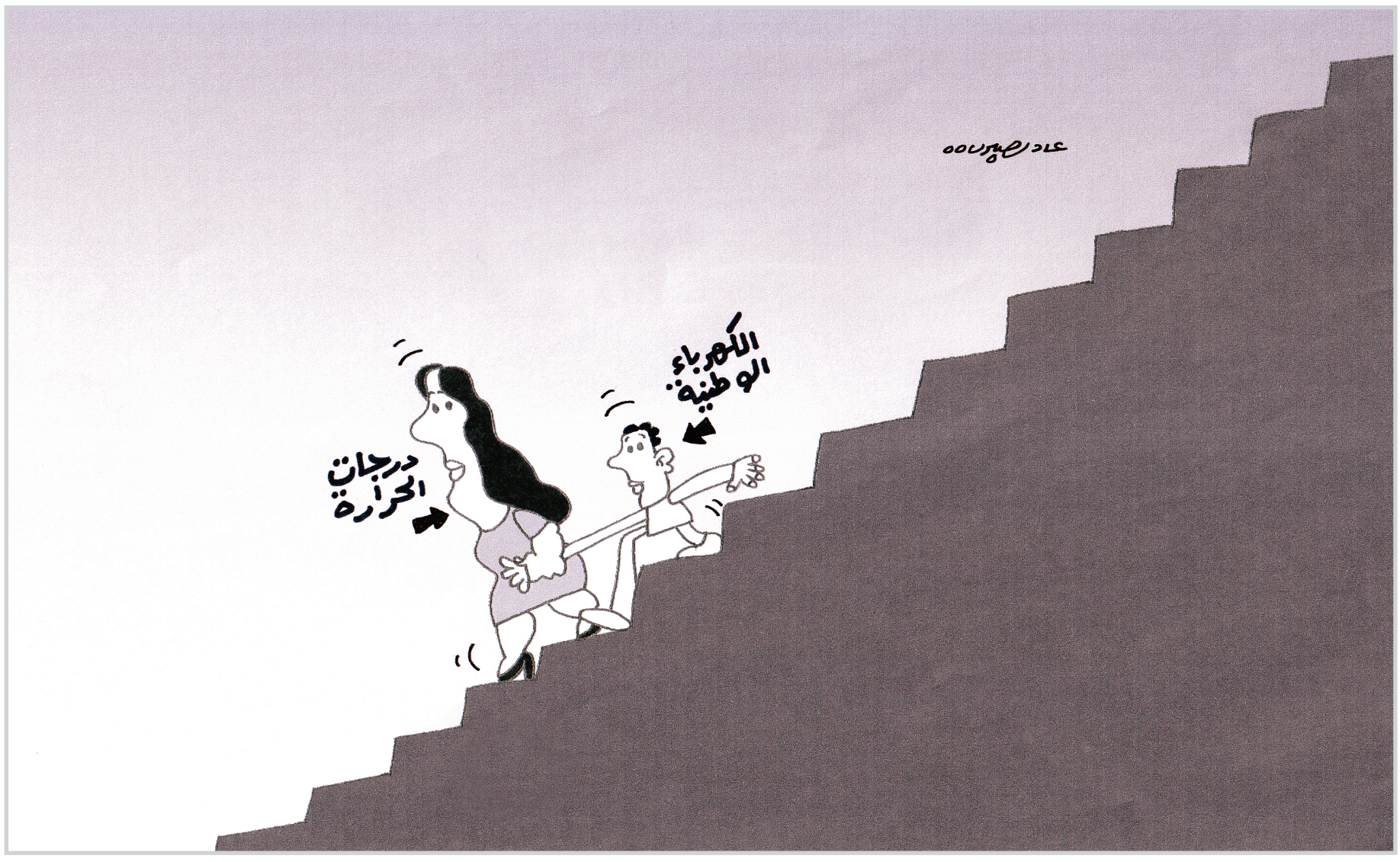

كاريكاتير ..... عادل صبري

مجرد كلام

راح المواطن يقرأ ويسمع ويشاهد في عراقنا الجديد، الكثير من اللافتات البراقة والتي لم يكن سابقا قد سمعها او شاهدها او قرأها، ومن تلك اللافتات لافتة (الشفافية)، والتي حسب فهمنا لها، أنها تعني ان كل القضايا والنشاطات ذات الصلة بالمواطن والتي تقوم وتعنى بها وزارات الدولة كافة، ينبغي ان يكون المواطن عارفاً بتفاصيلها كلها، إلا ما يخص أمن الدولة والبلاد..

ومن اجل ذلك تأسست هيئات ومكاتب عدة وظيفتها تحقيق ذلك المطلب الحيوي للناس، وارتبط العراق رسمياً بمنظمة الشفافية الدولية، ولكن بات المواطن يتساءل عن عدد من الثغرات التي شابت وما زالت تشوب تحقيق ذلك المطلب، حتى تكاثرت علامات الاستفهام في نفسه وراح يبحث عن جواب..

ولعل واحدة من الخدمات الاساسية التي تمس في الصميم حياة أوسع شرائح المجتمع، ألا وهي خدمة البطاقة التموينية، والتي باتت حروفها ومفرداتها تتلاشى حرفا فحرفا ومفردة اثر اخرى، حتى كادت تنقرض، من دون اي تعليل او تبرير لامن الوزارة ولا من هو أعلى منها، علما ان الوزارة كانت اسبق الوزارات التي أثيرت بشأن نزاهة وزيرها السابق دعاوى قضائية. فأين الشفافية في سلة غذاء الناس؟!

كاظم الجماسي

تقرير

المرضى النفسانيون في الشوارع وضرورات العلاج الطبي

□ بغداد / علي جابر

وأنت تسير في شوارع وأسواق بغداد يجذب انتباهك وجود الكثير من المعاقين عقلياً او ذوي الاحتياجات الخاصة وقد اتخذوا من الأفرع والأماكن المنزوية مناطق تؤويهم، يتحاشون بها مضايقات الأطفال وممازحة المارة وسخريتهم، واللافت للنظر ان أعدادهم قد زادت بشكل كبير مثلما تقول المواطنة "هند صابر داوود" ٤٠ سنة/ وتضيف: كنت أقود ابنتي التي لا تتجاوز السنوات العشر في شارع السعدون وبالقرب من الباب الشرقي عندما أثار عدد من الشباب حفيظة (أحد المختلين) ماحدا به الى رميهم بالحجارة وعند هروبهم بدأ برمي الحجارة على المارة فأصاب أبنتي في صدرها فسقطت على الارض وتجمع حولها الناس وأسعفوها برش الماء على وجهها ..

ويسأل المواطن خالد ناظم عن دور الدولة ودور مؤسساتها الاجتماعية والصحية، حيث توجد في كل دولة أماكن خاصة يتم وضع مثل هؤلاء "المرضى" فيها ويخضعون للعلاج بإشراف أطباء أخصائيين، ولا أدري لماذا لا تقوم وزارة الصحة بالتنسيق مع وزارة الداخلية بحملة لوضع هؤلاء الأشخاص في المصحات العلاجية حفاظاً على المجتمع، وأيضاً معالجتهم مما يعانون، لأن هناك بالتأكيد ظروفا وأسبابا قد أدت الى وقوعهم تحت تأثير هذه الامراض التي لم تعد مستعصيه في بلدان كثيرة من العالم.. وأشار الباحث الاجتماعي /بشار داوود سبع (٥٠) سنة الى وجود إصلاحيات خاصة في العراق ومستشفيات يتم وضع مثل هؤلاء المرضى فيها، الا ان الامر يتعلق بوزارة الصحة ودورها في إجراء الحملات اللازمة لجمع "المرضى النفسانيين" من الشوارع ووضعهم في هذه الإصلاحيات، كما توجد كوادر متخصصة من الاطباء والمساعدين والباحثين الاجتماعيين في هذه المستشفيات ومنها مستشفى الرشاد، حيث يحال إليه أعداد كبيرة من المرضى سواء من المحاكم او من المستشفيات او بناءً على طلب المواطنين .

وبينت المحامية زينب راضي هادي ان هناك نصوصاً قانونية في قوانين الصحة والعقوبات والرعاية الاجتماعية وقوانين الاحداث توجب وضع الذين يعانون الامراض النفسية والعقلية في المصحات والمستشفيات بغية إعادة تأهيلهم إلى الحياة كما ان قسما من المحكومين يتم وضعهم في هذه المصحات طوال مدة حكمهم او تسليمهم الى ذويهم وحسب تقدير الجهات الطبية، حتى ان هناك نصاً في قانون اصول المحاكمات الجزائية يوجب عرض من يرتكب الجرائم المختلفة في حالة وجود ما يشير الى خلل نفسي وعقلي على لجان طبية خاصة، وفي حال ثبوت ذلك يتم وضع هذا المريض في مصح عقلي علاجي ويعفى من العقاب. ويجوز اعتقال هؤلاء المرضى بأمر من قاضي التحقيق ووضعهم في الأماكن العلاجية الخاصة بدلاً من ابقائهم على خطورتهم امام الناس، كما ان هناك من يستغلهم للقيام بالعمليات الإرهابية فباتوا يشكلون خطرا داهما على حياة الناس .

صح النوم!!!

المستمسكات الاربع

□ بغداد / دريد ثامر

أصبحت المستمسكات الأربع (هوية الأحوال المدنية ، شهادة الجنسية ، بطاقة السكن ، البطاقة التموينية) امراً مفروضاً على كل مواطن عراقي أينما ذهب، وفي كل مراجعاته الى دوائر الدولة، وصارت عملية قسرية لابد من تواجدها في جميع المعاملات المقدمة، وقد أضيف لهذه المستمسكات العجيبة أمر آخر، اعتبره الجميع حجر عثرة جديداً، يضاف الى العصي التي توضع في عجلة معاملات الناس وهو تأييد السكن ليضيف الى هموم المواطن هماً آخر، ولا أحد يعلم لماذا هذه الطلبات الكثيرة؟ مع ان هوية الأحوال المدنية تعتبر المستمسك الرسمي الصحيح والاصولي، ولكن إصرار جميع دوائر الدولة على ان تكون الخمسة متواجدة في المعاملة لإثبات ان الشخص هو عراقي امراً يدعو الى العجب، واذا كانت مهمة الى هذا الحد فلماذا لا يصار الى جعلها هوية واحدة تحوي جميع ما مطلوب من المواطن وإغنائه عن حمل هذه المستمسكات معه في كل مكان حتى تعب من كثرة الاستنساخ وتقديم الفايلات، حيث دأبت بعض دوائر الدولة على إجبار المواطنين وفق الاهواء التي تراودهم على جلب الأصل والصورة، بصورة لا تنم عن اي وعي متحضر من دون إرهاق الناس وكأننا لسنا نعيش في العراق وانما في دولة مليئة بالاجانب حتى يميزوا من هو الاجنبي ومن هم أبناء البلاد ، ان هذه المستمسكات التي باتت علامة بارزة ومضجّرة في حياة كل عراقي والمحافظة عليها يعني انجاز المعاملة التي يرومون تقديمها، ذلك ان ضياع واحدة منها يعني كارثة ووبالاً عليهم، حيث لا تعترف دوائر الدولة ببقية بالمستمسكات وكأنها أوراق ثبوتية فائضة عن الحاجة لا تفي بالغرض، مع ان شهادة الجنسية تثبت ان المواطن عراقي، وهوية الأحوال المدنية هي بطاقة كل مواطن وبطاقة السكن شيء مهم في تعريف مسكن الشخص، فمن العجيب أيضاً جعل البطاقة التموينية وثيقة رسمية لا تكتمل ركائز المعاملة إلا بها، فالبطاقة التموينية قد استحدثت كما هو معلوم للجميع في زمن الحصار لكي يتسلم المواطنون حصصاً تموينية من خلالها، وقد بدا انها سوف تنتهي مع انتهاء تلك الحصص التي اخذت بالذوبان والاختفاء بين الحين والآخر، بينما دوائر الدولة ما زالت تطالب بها لا بل انهم يصرون على جلب الاصل والصورة معا... إنها مفارقة حقاً ان يحمل المواطن كل هذه الاوراق الثبوتية ليثبت انه عراقي ويحق له تقديم اوراقه، فارحموا الناس يا مسؤولون واعملوا على توحيد بطاقة ثبوتية بواحدة تكون لكل مواطن بعد ان اصبحت تلك الوثائق عبارة عن تكديس لأوراق بلا مبرر .

وخزة

كربلائيون ينتقدون بعض القرارات الحكومية

□ المدى / وكالات

قال مواطنون في كربلاء ان أسوأ القرارات الحكومية التي شهدها العام المنصرم تمثل في تقليص مفردات البطاقة التموينية إلى أدنى حد لها، ورفع أجور الماء والكهرباء، وأكد بعض المواطنين ان أصواتاً حكومية تصاعدت خلال العام الماضي مطالبة بإلغاء البطاقة التموينية بحجة قلة التخصيصات المالية، بدلا من قيام الحكومة بدعم البطاقة التموينية لتشمل توفير مواد غذائية أخرى، معتبرين ان الموقف الحكومي إزاء البطاقة التموينية أضر بشريحة واسعة من المواطنين.

وفيما قررت الوزارات المعنية زيادة أجور الطاقة الكهربائية والاتصالات الأرضية خلال العام الماضي بهدف إجبار المواطنين على الحد من الاستهلاك غير الضروري، وشمول منازل المسؤولين الحكوميين بالقطع المبرمج لفترة من الزمن بعد تصاعد وتيرة الاحتجاج على تردي خدمات الكهرباء الصيف الماضي، وجد مواطنون في كربلاء أن تلك القرارات لم تكن صائبة، ووصف مواطنون آخرون قرار إيقاف التعيينات الذي اتخذه مجلس النواب السابق، بأنه الأسوأ خلال العام الماضي، وتمنّوا أن يعيد البرلمان والحكومة العراقية النظر بتلك القرارات التي اعتبروها سيئة، وطالبوا بأن يحرص المسؤولون على إصدار القرارات التي تخدم المواطنين وتقلل من المصاعب التي تواجههم في حياتهم.

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

من الصناعات الشعبية التي تشكل مورد معيشة شرائح كثيرة من شعبنا صناعة المعجنات، يشكو أصحابها الغلاء المتزايد في مفردات صناعتها.

عيادات الأطباء.. أماكن مرتفعة و أجور تحرق الجيوب

□ بغداد / المدى

لم يراع الكثير من الأطباء مواقع أماكن عياداتهم التي تستقبل عشرات المرضى المصابين بأمراض المفاصل و القلب و الجهاز الهظمي، حيث كثيرا ما نجد هذه العيادات معلقة في طوابق مرتفعة، الأمر الذي يشكل صعوبة أمام المراجعين في بلوغها ..و يرى إبراهيم صابر فدعم ان هذه العيادات تعني العرقلة في الوصول الى هؤلاء الأطباء مضيفاً: انه اضطر إلى حمل امه المريضة الى الطابق الثالث بعد إصابتها بمرض مزمن، كما انها تجعل المراجع يبحث عن بدائل .. فيما يقول الدكتور حسام إبراهيم التميمي عن هذه الظاهرة: ان المكان تحدده الظروف و ليس هناك من لا يريد المكان الأرضي و السهل لوصول المرضى إلا ان عدم وجود اماكن فارغة و صعوبة الحصول على هذه الأماكن يجعلان الطبيب يؤجر في الاماكن المرتفعة، خصوصا اذا كان المكان مهما و يقع في منطقة مهمة و فيها زخم كبير من المراجعين.. و الكثير من الاطباء يظل يبحث عن مكان بديل اذا كان مكانه مرتفعا، فإذا وجد انتقل اليه بعد ان يتكون لديه عدد كبير من الزبائن يتبعونه حتى و ان تغير مكانه. و تشير السيدة راجحة إبراهيم العزاوي الى ان هذا الأمر يوجب على الدولة ان تبني مجمعات تؤجرها للأطباء فتكون هذه البنايات (ارضية) و اذا كانت مرتفعة ينبغي ان توفر المصاعد فيها، فمن الممكن ان يكون مكان الطبيب مرتفعا، اذا كان هناك مصعد متوفر، لكن الطامة الكبرى هي عطل المصاعد، خاصة وإن المراجعين هم عادة كبار السن ومرضى يزيدهم ارتفاع هذه الاماكن مرضاً .. كما ان على أصحاب العمارات و البنايات يستأجرونها ان يحرصوا على إيجاد المصعد و يزودوها بالكهرباء و المولدات لأنهم يحصلون على إيجارات مرتفعة تكفي لإتمام هذه العملية، أما ترك البنايات التي من دون مصاعد، فان الأمر يؤدي بالتأكيد الى صعوبة الوصول الى الطبيب فيكون هو الخاسر من هذه المشكلة كما أن أجور الأطباء في تصاعد مع ان حالة الناس صعبة و تحتاج الى ان تخفض هذه الاجور لا ان ترفع ، و روت السيدة أم أمين حالة صعبة قائلة : ان أحد كبار السن كان يراجع إحدى عيادات الأطباء المعلقة و عند صعوده الى الطابق الرابع توفي في باب عيادة الطبيب حيث ان هذا المريض كان يعاني (مرض القلب) فتعب قلبه من صعود درجات السلم ما ادى الى وفاته و كان قادماً من محافظة أخرى قاطعاً مسافة بعيدة ... و أضافت ان هذا الأمر محزن و مؤلم حيث ان الكثير من المرضى يأتون إلى أطباء بالاسم بعد ان يسمعوا بهم ثم يواجهون الصعوبة و المرارة في الوصول اليهم و هذا الامر يحتاج الى مراجعة من قبل الأطباء و من قبل اصحاب العمارات و من قبل الدولة حتى لا نرهق كاهل المرضى بإرتفاع الأسعار و ارتفاع أماكن الأطباء فصعب ان تتكالب الظروف كلها على الناس .